مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

الخلاف الزوجي من منظور علم الاجتماع: نحو فهم أعمق لأسبابه ودور الدين في مواجهته

Marital Conflict from a Sociological Perspective: Towards a Deeper Understanding of Its Causes and the Role of Religion in Addressing It

د/ حسام الدين طريباق

دكتوراه في علم الاجتماع

كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس

جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس

DOI: 10.21608/fjssj.2024.324415.1260 **Url**: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_389311.html
تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٤/٩/٢٠م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/١٠/٢٠م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٤/١٠/٣٠م
توثيق البحث: طريباق، حسام الدين. (٢٠٢٤). الخلاف الزوجي من منظور علم الاجتماع: نحو فهم أعمق لأسبابه ودور الدين في مواجهته. مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية,ع. ١٩،ج.(٥),ص-ص:٣-٣٢.

٢٠٢٤م

المجلد: التاسع عشر. **العدد**: الخامس أكتوبر ٢٠٢٤م.

الخلاف الزوجي من منظور علم الاجتماع: نحو فهم أعمق لأسبابه ودور الدين في مواجهته

المستخلص:

في يومنا هذا، صارت أرقام الطلاق والتفكك الأسري مقلقة بشكل يستلزم النظر في الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، سواء كانت اختلافات شخصية لدى الزوجين أو ضغوطات حياتية أو قيمًا ومفاهيم مرتبطة بالحياة الزوجية. في هذا السياق، يحاول هذا المقال أن يبين أن الخلاف الزوجي ظاهرة طبيعية تنشأ نتيجة التفاعلات اليومية والاختلافات الشخصية والثقافية بين الشريكين، رغم أن ذلك لا ينفي ضرورة إبقائه في مستويات معينة لا تؤدي إلى التفكك الأسري. بعد العروج على موضوع التفكك الأسري الذي صار مستفحلا في المجتمع الحديث، يعرف هذا المقال ظاهرة الخلاف الزوجي من منظور علم الاجتماع، مسلطًا الضوء على تعريفاته وأنواعه، ثم يحاول أن يحلل العوامل المؤدية إلى الخلاف بين الزوجين والتي تضم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعاطفية بالإضافة إلى عامل توقعات الأدوار. يتناول المقال بعد ذلك دور الدين في مواجهة الخلافات الزوجية، مؤكدًا على أن التعاليم الدينية تقدم إطارًا نظريًا وقيميًا للتعامل مع هذا النوع من الخلافات بطرق بنّاءة، حيث إن الدين يعزز مجموعة من القيم من قبيل التسامح والصبر والتفاهم المتبادل، مما يسهم في تقوية الوازع الروحي لدى الزوجين وتعزيز التزامهما تجاه بعضهما البعض. ثم يخلص المقال في نهايته إلى أن فهم ظاهرة الخلاف الزوجي وأسبابها يعد الأساس لضمان استدامة الزواج، مؤكدا على أن الالتزام بالتعاليم الدينية والقيم الأخلاقية يمكن أن يقلل من حدة الخلافات ويوجهها نحو حلول بنّاءة، مما قد يساهم في تحقيق حياة زوجية مستقرة ومرضية للطرفين وبناءِ أسرة متماسكة.

الكلمات المفتاحية: الخلاف الزوجي، علم الاجتماع الأسري، الأسرة والدين.

مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

Marital Conflict from a Sociological Perspective: Towards a Deeper Understanding of Its Causes and the Role of Religion in Addressing It

Abstract:
In today's world, the alarming rates of divorce and family disintegration necessitate examining the underlying reasons behind this phenomenon, whether they are personal differences between spouses, life pressures, or values and concepts related to married life. In this context, this article attempts to demonstrate that marital conflict is a natural phenomenon arising from daily interactions and personal and cultural differences between partners. However, it emphasizes the importance of keeping such conflicts at levels that do not lead to family breakdown. After addressing the issue of family disintegration, which has become rampant in modern society, the article defines the phenomenon of marital conflict from a sociological perspective, shedding light on its definitions and types. It then analyses the factors leading to conflict between spouses, including economic, social, and emotional factors, in addition to the factor of role expectations. The article further explores the role of religion in confronting marital conflicts, asserting that religious teachings provide a theoretical and value-based framework for dealing with these conflicts constructively. Religion promotes values such as tolerance, patience, and mutual understanding, which contribute to strengthening the spiritual bond between spouses and enhancing their commitment to each other. In conclusion, the article emphasizes that understanding the phenomenon of marital conflict and its causes is fundamental to ensuring the sustainability of marriage. It stresses that adherence to religious teachings and moral values can reduce the intensity of conflicts and guide them toward constructive solutions, potentially contributing to achieving a stable and satisfying marital life for both parties and building a cohesive family.

Keywords: Marital Conflict, Sociology of Family, Family and Religion

- مقدمة:

تعدّ الحياة الزوجية من أعمق العلاقات الإنسانية وأكثرها تأثيرا في تشكيل المجتمع، فهي علاقة تجمع بين فردين يسعيان لبناء حياة مشتركة قائمة على التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل. ومع ذلك، لا تخلو هذه العلاقة من تحديات وصعوبات قد تؤدي أحيانا إلى نشوب خلافات زوجية. هذه الخلافات التي تتكرر وتتشابه عبر الثقافات والمجتمعات المختلفة، تعدّ ظاهرة طبيعية تنشأ نتيجة التفاعلات اليومية والاختلافات الشخصية والثقافية بين الشريكين، وقد تكون ناتجة عن مجموعة من الأسباب المعقدة التي تتعدد نتائجها انطلاقا من التفكك الدائم للأسرة أو الهجر، وصولا إلى الطلاق وما قد يترتب عليه من العواقب النفسية والاجتماعية لدى الأطفال.

وقد تباينت التقييمات المتعلقة بآثار الخلاف الزوجي بين المتخصصين في ميادين الطب الاكلينيكي والطب النفسي وعلم الاجتماع، حيث إن المختصين في هذه المجالات أحصوا عددا لا يستهان به من الآثار التي قد تتجلى سواء على المستوى الصحي للأفراد أو على البنية المجتمعية لمجموعة معينة. في هذا السياق، وجد المتخصصون في علم النفس أن الخلاف الزوجي يقترن غالبا ببداية أعراض الاكتئاب، واضطرابات الأكل، وإدمان الكحول لدى الرجال، والشرب العرضي، والشرب المفرط، والشرب خارج المنزل. وعلى الرغم من أن الأفراد المتزوجين يتمتعون عموما بصحة أفضل من غير المتزوجين، إلا أن الخلاف الزوجي يؤدي إلى تدهور الصحة وإلى أمراض محددة مثل السرطان، وأمراض القلب، والألم المزمن، والراجح أن ذلك يعود إلى كون السلوكيات العدائية أثناء الخلاف مرتبطة بتغيرات في الوظائف المناعية، والغدد الصماء، ووظائف القلب والأوعية الدموية (Fincham, 2003, 23).

من جهة أخرى، نبه علماء الاجتماع إلى الآثار المدمرة للخلاف الزوجي والمتمثلة في التفكك الأسري وفي نسب الطلاق المرتفعة والتي تشكل تحديا اجتماعيا كبيرا في العديد من الدول، مما يجعل هذا الموضوع ذا أهمية بالغة للباحثين الاجتماعيين وصناع القرار بشكل عام. ففي الولايات المتحدة مثلا، في الوقت الذي يتزوج فيه ٦,٢ شخص من كل ألف شخص، تقدر نسبة الأشخاص المطلقين ب ٢,٤ شخص من كل ألف شخص (National Center for Health Statistics, 2024). ولو أخذنا مثال المغرب باعتباره دولة مسلمة، تظهر البيانات الإحصائية الصادرة عن المحاكم المغربية أنه مقابل كل ١٠٠ طلب زواج قدّم بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، كان هناك حوالي ٥٠ طلب طلاق، حيث ارتفعت نسبة ملفات

الطلاق مقابل ملفات الزواج من ٤٥,٠١٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٥١,١٨٪ في عام ٢٠٢١ (المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ٢٠٢٣، ص ٥٢). بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لوزارة العدل المغربية، في الوقت الذي انخفض فيه عدد حالات الزواج بشكل مطرد من ٣٠٧,٥ ألف في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥١,٨ ألف في عام ٢٠٢٢، تضخم عدد حالات الطلاق الرضائي والقضائي ليرتفع من ٥٥,٣ ألف حالة إلى ٨٨,٦ ألف حالة خلال نفس الفترة (Haut-Commissariat au Plan, 2024, pp. 20).

كل هذه التجليات لآثار الخلاف الزوجي على الفرد والمجتمع تقتضي ضرورة التدخّل السريع سواء من قِبل الحكومات والمجتمعات المدنية أو من قِبل الأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين من أجل التخفيف من عواقب الخلافات الزوجية بطرق أكثر فعالية، سواء عبر تعزيز برامج الاستشارة الزوجية أو من خلال دعم بنية الأسرة بالقوانين والسياسات التي تشجّع على استقرار العلاقة الزوجية، أو من خلال التوعية بالأضرار النفسية والصحية المترتبة على وضع الخلاف بين الأزواج. والإشكال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو استحالة اختيار طريقة واحدة من طرق التدخل السابقة الذكر وانتظار حصول فائدتها لدى جميع الأزواج المتنازعين، وسبب **هذا الإشكال راجع إلى الأمرين التاليين:**

- إن طرق التدخل لا بد أن تتنوع بتنوع أسباب الخلاف بين الأزواج، فالتدخل بإعمال طرق العلاج النفسي قد لا يفضي إلى نتيجة تُذكر إذا كان سبب الخلاف بين الزوجين راجعا إلى ضعف الدخل المادي بشكل تستحيل معه تلبية الاحتياجات اليومية للأسرة.
- إن طرق التدخل لا بد أن تتنوع بتنوع خصائص الأزواج النفسية والثقافية من دين وأعراف وقيم أخلاقية واجتماعية وغيرها، حيث إن كون أحد الزوجين أو كليهما متدينا قد يوفر مدخلا مهما للاستشاري الأسري من أجل تدخله لفض النزاع القائم بينهما.

هذه الإشكالات جعلت المختصين يحاولون تحديد الطريقة المثلى للتدخل الفعال عبر طرح حلول مُعَدّلة بشكل يتناسب مع حالة كل زوجين متنازعين، حيث إنهم غالبا ما يجدون أنفسهم أمام معضلة تحديد الداء قبل الدواء، أو بعبارة أخرى: تحديد السبب الرئيسي وراء الخلاف الذي نشب بين زوجين متخاصمين، وهي مرحلة من الأهمية بمكان، إذ إنها تشكل المنطلق الموجِّه لعملية التدخل والعلاج فيما يلي من مراحل الاستشارة الزوجية أو مراحل القرارِ السيادي للمؤسسة الحكومية المعنية. ونظرا لحتمية الكشف عن السبب الكامن وراء الخلاف

بين الزوجين، كانت للباحثين المشتغلين في موضوع أسباب النزاع والخلاف بين الأزواج آراء متعددة في هذا الشأن.

والمعني الأول بالأمر بمعرفة سبب الخلاف الزوجي هما الزوجان نفسهما، فلا يمكن حل الصراعات بشكل مناسب ما لم يعبرا عنها بصراحة، ذلك أن العديد من الأزواج يقمعون المشاعر العدائية ويتجنبون المواجهات العلنية. وعلى الرغم من أن تجنب الصراع قد ينجح على المدى القصير، إلا أنه يسمح بتراكم المشاعر السلبية، وبالتالي لا يتم حل الصراعات المقموعة بشكل مناسب (Rands et al., 1981, 289). بعد ذلك، يأتي دور الأخصائيين النفسانيين في تحديد الخلفيات النفسية التي أدت لنشوء الخلاف بين الأزواج وفي تقدير مدى تملك الأزواج للتهيؤ النفسي ولآليات حل الخلاف الزوجي التي تتراوح بين طرق تكيفية مستندة إلى الحوار والتفاوض وطرق متسمة بالعنف والصدام.

من جهتهم، يقف علماء الاجتماع وقفة اهتمام بقضية الخلاف الزوجي متسائلين من وجهة نظرهم عن السبب وراء الارتفاع المثير للقلق لأرقام الطلاق وملفات الخلاف الزوجي في المحاكم، ومحاولين الكشف عن السبب وراء هذه الظاهرة كمنطلق لاقتراح حلول مجدية تخفف من وطأتها. ويرى بعضهم أن سبب الخلاف بين الأزواج راجع إلى انخفاض المداخيل المادية للأسر لدرجة أن بعض الأزواج يقررون هجر زوجاتهم دون بلوغ مرحلة الطلاق تفاديا لما قد يترتب عنه من واجبات النفقة على المرأة المطلقة وأطفالها (Glick, 1957, 156). أما البعض الآخر فيرى أن السبب وراء الخلاف الزوجي يبدأ من الإدمان على الكحول أو المخدرات وصولا إلى العنف الجسدي، فيما يرى فريق آخر من الباحثين الاجتماعيين أن السبب هو النقص الحاصل في مهارات الاستجابة العاطفية أمام مختلف مواضيع الخلاف الزوجي التي تصير محل نقاش كل يوم، وهو ما يزيد من صعوبة كبت الغضب والعداوة لدى المعني بالأمر (Kitson, 1985, 694).

وإن كانت هذه النماذج من الآراء قد حاولت حصر جانب معين من أسباب الخلاف الزوجي، فإن هذا المقال يأتي كمحاولة تستجيب لحاجة استقراء الآراء العلمية المرصودة في هذا الموضوع، رغم أن الإلمام بجميع أسباب الخلاف الزوجي يبقى متعذرا نظرا لشساعة هذا الميدان الذي تجاذبته مختلف التخصصات كما سبق القول. لذلك فهذا المقال يكتفي بعرض تصور علماء الاجتماع لمفهوم الخلاف الزوجي، مع ذكر أهم أسباب الخلاف بين الأزواج في

تصورهم، على اعتبار هذه الخطوةِ منطلقا للانتقال إلى مرحلة التأسيس للحلول الممكن إعمالها في سياق مواجهة الآثار السلبية للخلاف الزوجي.

في سياق الحديث عن الحلول الممكنة، لا يمكن إغفال دور الدين في مواجهة الآثار غير المحمودة للخلاف الزوجي، فالدين يلعب دورا رئيسيا – عبر تعاليمه ومبادئه – في توجيه السلوك البشريّ وتحديد إطار العلاقات الأسرية، حيث تُقدّم العديد من الأديان نصائح وإرشادات لكيفية التعامل مع الشريك واحترام الحقوق والواجبات المتبادلة. رغم ذلك، يبقى السؤال مطروحا لدى الباحثين في علم الاجتماع حول المدى والكيفية التي يمكن بها للدين أن يكون عاملا فاعلا في حلّ الخلافات الزوجية ومنع تفاقمها، وهو سؤال لا بد أن يجاب عنه في ظل البحوث الاجتماعية بتخصيص كل بُعد من أبعاد الظاهرة الدينية – من عقيدة وشعائر ومعرفة دينية إلخ. – بحيزه المستحَق من الدراسة.

والحاصل أن هذا المقال يأتي محاولا التعريف بظاهرة الخلاف الزوجيّ كما تناولتها أدبيات علم الاجتماع، وذلك من خلال استعراض أهم تعريفات الخلاف الزوجي وأنواعه والعوامل المؤدية إليه. بعد ذلك، يسلط المقال الضوء على دور الدين في تحقيق استدامة الزواج، مركزا على كيفية تأثير المعرفة الدينية والتزام الزوجين بالقيم الدينية في تعزيز التماسك الأسريّ وحلّ النزاعات بطرق بنّاءة. ويبقى الهدف الأسمى لهذا المقال هو التنبيه إلى أن التعامل مع ظواهر الخلاف الزوجي لا يتحقق إلا بعد فهم عميق لأسبابه واستكشاف مختلف الطرق للتعامل معه بما في ذلك الطرق التي أصدر الدين فيها تعاليمه.

١- التفكك الأسري كتجسيد للخلاف الزوجي:

بادئ ذي بدء، يقتضي المقام المرورَ ولو بعجالة على ظاهرة التفكك الأسري التي صارت أرقامها المهولة تقلق الساسة وصناع القرار في مختلف الدول. هذه الظاهرة ليست مقتصرة على مظهر الطلاق كما هو الأمر في المخيال المجتمعي، بل هي إنها تشمل كذلك مظاهر الهجر والانفصال الحاصلة داخل إطار العلاقة الزوجية. وهكذا، قد يتجلى التفكك الأسري في انحلال عقدة الزواج سواء بالفسخ أو الطلاق أو التطليق أو الخلع، وقد يتجلى كذلك في الهجر والانفصال الذي يحيل على معنى ترك الحياة الزوجية والتفكير في إنهائها أو التهرب من مسؤولياتها (الخشاب، ١٩٦٦، ص ٢٣٣).

ويرى مصطفى الخشاب (١٩٦٦) أن هنالك فرقا دقيقا في استعمال لفظي الهجر والانفصال، فالانفصال يدل على ترك الحياة الزوجية بناء على اتفاق مسبق بين الزوجين على

هذا الوضع، بينما الهجر يدل على ترك أحدهما هذه الحياة بدون اتفاق مسبق وبدون أن يبدي وجهة نظره في الإبقاء على العلاقات الزوجية أو إنهائها (الخشاب، ١٩٦٦، ص ٢٣٣). وقد يتخذ الهجر أشكال متعددة منها هجرة رب الأسرة إلى مدينة أخرى أو بلد آخر فيترك المنزل بدون موارد مالية أو إشراف عائلي ولا يفي بمتطلبات الحياة الزوجية ولا سيما في الطبقات الفقيرة (الخشاب، ١٩٦٦، ص ٢٣٣).

والملاحظ أن تعريف بوغاردوس Bogardus (1950) للتفكك الأسري يحمل معنى أعم وأوسع مما ذكر مسبقا، حيث أضاف إلى ما سبق بعضَ مظاهر التفكك المستديمة بصفتها جزءا لا يتجزأ من يوميات الحياة الزوجية. يقول بوغاردوس Bogardus (1950) إن التفكك الأسري هو "ما يحصل للعائلات بالموت والطلاق والانفصال والفقر المزمن وانشغال الآباء كثيرا في أعمالهم ولهوهم وعدم إعطائهم العناية الكافية لأبنائهم وكون الآباء غير اجتماعيين أو من مرتكبي الرذيلة وعدم قدرة العائلة المهاجرة على التكيف مع تعقيدات الحياة الحديثة مما يفقدها السيطرة على أبنائها وقلة خبرة الآباء في تربية الأبناء وانشغال الوالدين كليا عن البيت" (Bogardus, 1950, pp. 446). وهنالك من زاد تعدد الزوجات كسبب من أسباب التفكك العائلي (إبراهيم، ١٩٦٠، ص ١٧ / علي وعثمان، ١٩٧٠، ص ٢٤٤)، رغم أن إضافة هذا العنصر جنبا إلى جنب مع العناصر السابقة لابد أن يكون مقيدا بشروط الاختلال في قواعد تعدد الزوجات حسب التصور الديني الإسلامي والقانوني كذلك.

والحاصل أن هنالك من يحصر التفكك الأسري في مظهرين أوّلُهما التفكك المعنوي الراجع لتخلخل العلاقات العائلية، وفشل أساليب التربية، وثانيهما التفكك المادي الذي يشمل الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو غيرهما (الكتاني، ١٩٧٦، ص ١٦٩)، وهو الأمر الذي يفضي إلى تصور **يقسم التفكك الأسري إلى:**

- **التفكك المادي (الاجتماعي):** ويسمى أيضا التفكك الفيزيقي، ويحدث في حالة وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق أو الهجر، ويضيف البعض إلى ذلك تعدد الزوجات، ويضيف بعضهم إلى جميع تلك العوامل عاملا آخر هو الغياب الطويل الأجل.
- **التفكك النفسي:** ويحدث في العائلة التي يسودها جو المنازعات المستمرة بين أفرادها وخاصة بين الوالدين، حتى ولو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد وكذلك يشيع فيها عدم احترام حقوق الآخرين، ويضيف لها آخرون الإدمان على المسكرات أو المخدرات أو لعب القمار (عيسى وآخرون، ١٩٦٣، ص ٢٣٢).

٢- مفهوم الخلاف الزوجي:

إن الحديث عن الخلاف الزوجي كمسبب لعملية التفكك الأسري لا يُقصد منه بالضرورة ذلك النوع من الخلاف المؤدي إلى الطلاق، ذلك أن من الخلاف الزوجي ما يستديم على مر السنين داخل الأسرة باعتباره عملية تفاعل اجتماعي ضروري بين الزوجين بغض النظر عن نوعية الخلاف وموضوعه. هذا الأمر واضح من خلال تعريف "مأمون طربيه" (٢٠١٢) لمصطلح "التوافق الزوجي" الذي يحيل لديه على "التحرر النسبي من الصراعات والحد الأدنى من الاتفاق المقبول بين الزوج والزوجة على الموضوعات المتعلقة بحياتهما المشتركة" (طربيه، ٢٠١٢، ص ٧١). هذا يعني أن الخلافات والتوترات الزوجية لا تدل بالضرورة على انعدام الاستقرار الأسري رغم كون تلك الخلافات معضلة يصعب حلها. يقول غاتورن-هاردي (١٩٨١) Gathorne-Hardy: "إن حالات الزواج الأكثر عصبية والأكثر صعوبة، وتلك التي لا تخلو من كثرة الغضب والإحباط، ليست تلك الحالات التي تنحل بسهولة في الغالب. في الواقع، حالات الزواج الأكثر سوءا تدوم حتى الموت في غالب الأحيان. إن حالات الزواج السهلة هي التي تنحل بانسياب لدرجة أنها بالكاد تبدو وكأنها كانت مرتبطة" (Gathorne-Hardy, 1981, pp. 295).

لذلك، يعتبر الصراع في حدود عتبة معينة عملية ملائمة لمواجهة المشكلات وإيجاد حلول لها، لكنه إذا تجاوز ذلك قد يكون سببا في الوصول إلى الطلاق (حسن، ١٩٨١، ص ٢٨٨). وقد قاد النقاش حول آثار الخلاف الزوجي إلى محاولة استكشاف الحالات التي يكون فيها الخلاف ذا نتيجة إيجابية بالإضافة إلى الحالات التي يكون فيها الخلاف ذا آثار مدمرة مؤديا بذلك إلى الطلاق (Wheaton, 1974, pp. 328). لكن قبل الدخول في تفاصيل أنواع الخلاف الزوجي، لا بد من محاولة الاطلاع على ماهيته ومظاهره.

قد يحيل لفظ "الخلاف" بين الأشخاص عموما على عدم التوافق بين الأفراد أو الجماعات في تحديد الاختيارات والسعي وراء الأهداف المشتركة. أما في مجال الأسرة، أول ما يتبادر إلى ذهن القارئ لعبارة "الخلاف الزوجي" هو المشاكل التي قد تطرأ في المجال الأسري والتي تدخل في جوهر وطبيعة الزواج كما تم بيانه سابقا. لكن هنالك نوعا آخر من المشاكل التي ترجع أسباب نشوئها إلى عوامل خارجة عن إطار الزواج، وهذا النوع الآخر من المشاكل مهم بدوره لأنه يشكل مصدرا من مصادر الخلافات الزوجية.

وقد تعرضت "موسوعة العلاقات البشرية" (٢٠٠٩) لمعنى الخلاف الزوجي مقدمة أهم الأسباب المؤدية إليه حيث جاء فيها: "يحيل الخلاف الزوجي إلى المعارضة الصريحة بين الزوجين والتي يعتبرانها خلافا أو مصدر صعوبة في العلاقة. يشتكي الأزواج من مصادر الخلاف التي تبدأ من الإساءة اللفظية والجسدية إلى الخصائص والسلوكات الشخصية. ويرتبط انعدام المساواة الملحوظ في تقسيم العمل بين الزوجين بالخلاف الزوجي وبميل الذكر إلى الانسحاب نتيجة للخلاف حول هذا الموضوع. يرتبط الخلاف حول السلطة بشكل قوي بانعدام الرضا الزوجي" (Reis & Sprecher, 2009, pp. 298).

وتتعد مظاهر الخلاف الزوجي بين الصراخ والمقاطعة والعنف الجسدي إلخ... حيث يلاحظ بعض الدارسين للصراعات الأسرية أن المشاجرات في المستويات الاجتماعية الدنيا قد تتضمن في كثير من الحالات استخدام العنف والاعتداء الجسمي، كما يسود في الغالب الإيذاء البدني للزوجات والأطفال. أما في المستويات الاجتماعية العليا فتسود الأشكال اللفظية للمشاجرات بدرجة كبيرة. ويقول بعضهم إن السبب في ذلك قد يرجع إلى توفر محصول كبير من العبارات اللغوية الملائمة لأغراض المشاجرات في هذه الأخيرة حيث تحل هذه الألفاظ محل أشكال العنف المادي (حسن، ١٩٨١، ص ٢٩٣).

أما بخصوص أنواع الخلاف الزوجي، فقد قسمتها د. سامية الخشاب (١٩٨٢) مستخدمة مصطلح "الصراع" كما يلي:

- **الصراع مختلط الدوافع:**

هذا النوع من الصراع كثير الحدوث في التفاعلات الاجتماعية. وفي هذا الشكل من الصراع يرغب أحد الأطراف المتصارعة في أن يحقق أو يجني فوائد من الطرف الآخر، ولكنه لا يرغب في تحطيمه أو هدمه كليا لأن كلا طرفي الصراع يرغب في استمرار العلاقة بينهما. لذلك يمكن تحديد مفهوم الصراع مختلط الدوافع في كونه ما يحصل عندما يكون كل طرف من أطراف الصراع متحركا فيه بنوعين من الدوافع: دوافع التعاون حول الاهتمامات المشتركة، ودوافع المنافسة لمشاركة الموارد الواجب اقتسامها (الخشاب، ١٩٨٢، ص ١٤٠).

- **الصراع الموقفي:**

هو الصراع المحتدم بين الزوجين حول موقفهما من واجبات وحقوق بعضهما، حيث يتوقع كل طرف من الآخر مجموعة من الواجبات التي يجب عليه القيام بها، كما يتوقع كذلك أن يحظى بمجموعة من الحقوق. وإذا خابت توقعات أحدهما جد في إقناع الآخر بموقفه إزاء

الأمر، وهو الصراع الموقفي الذي قد لا يفوز فيه الشخص دائما بل لا بد له من تغيير مواقفه ضمانا لاستمرار الحياة الزوجية (الخشاب، ١٩٨٢، ص ١٤٠).

- **الصراع الأساسي:**

هو الصراع الذي ينشأ بين الزوجين لرغبة أحدهما في تغيير قواعد ومعايير العلاقة الزوجية بعد أن عاش في ظل هذه القواعد والمعايير فترة من الزمن. فالصراع يكون أساسيا عندما يشتمل على نضال من أجل تحقيق ما ينبغي أن تكون عليه القواعد التي تحكم العلاقة الزوجية، مثلما يحدث عندما يتبدل مزاج الزوجة بعد مرور سنوات في بيت الزوجية. ويظهر هذا الشكل من الصراع أيضا عندما يكسر أحد الزوجين القواعد الأساسية التي يرسمها المجتمع للعلاقات الزوجية (مثال: تصدق الرجل بثروته على الفقراء، الخيانة الزوجية) (الخشاب، ١٩٨٢، ص.ص. ١٤١-١٤٢).

أما لويس كوزر (١٩٥٦) Lewis Coser فقد فرق بين نوعين من الخلافات التي قد تحصل داخل المجموعة، حيث جعل النوع الأول تلك الخلافات التي تدور حول مبادئ أساسية، وجعل النوع الثاني تلك الخلافات التي تحصل بعد أن يتفق المتنازعان مسبقا على نفس المبادئ (Coser, 1956, pp. 73-74). وقد تابع بلير ويتن (١٩٧٤) Blair Wheaton هذا التصنيف واعتمده في دراسته حول آثار أنواع الخلاف على الانسجام بين الزوجين، حيث وضع مصطلحات **للنوعين السابق ذكرهما فميز كذلك بين:**

- "**الخلاف المبدئي Principled Conflict**" الذي يشكل فيه "المبدأ" محورا للنقاش بين المتنازعين، حيث عرف ويتن Wheaton "المبدأ" بتعريفين:

“A basic truth, law, or assumption” / “Ethical code or standard”

"الحقيقة، أو القانون، أو الافتراض الأساس" و"القانون أو المعيار الأخلاقي"، مؤكدا على أن ما يوحد هذين التعريفين هو أنهما ينطويان على معنى "ما يجب فعله" واتباعه من المعايير الأخلاقية أو التصرفات المرغوبة أو الملائمة لقواعد المجتمع.

- "**الخلاف الطائفي Communal Conflict**" الذي يحصل حول مسائل معينة على افتراض أن المتنازعين يتبنيان نفس المبادئ، لكنهما لا يتفقان حول طريقة التصرف على أساسها من أجل تحقيق غايتها. فإذا كان المتنازعان منتميين مسبقا إلى طائفة المتفقين على مبدأ "عدم جواز القيام بعلاقات جنسية خارج إطار الزواج"، فإن "خلافهما الطائفي" سيكون

حول طريقة تنزيل هذا المبدأ على أرض الواقع عن طريق النقاش حول "الظرف أو المناسبة الملائمين لإقامة علاقة جنسية" (Wheaton, 1974, pp. 330-331).

في دراسة للباحث "بين" (١٩٦٤) Benne، تم التطرق إلى العوامل الكامنة وراء العلاقة بين أنواع الخلافات والتماسك الزوجي حيث تم التدقيق في حالات وقوع الخلافين المبدئي والطائفي خلال مراحل تطور المجموعة الأسرية. وخلصت الدراسة إلى أن أنشطة المجموعة في مراحلها المبكرة تتسم بالبحث عن أهداف وغايات وتحديات وتحديدها بغرض تبنيها وتبني القيم التابعة لها. وتتسم هذه المرحلة كذلك باختفاء مفهوم الحقوق الفردية لتصير المجموعة بذلك قطبا موحدا. ويعتبر تبني هذه المبادئ الجديدة بمثابة خطوة للتقدم نحو مرحلة أخرى من مراحل المجموعة، فالمشاكل التي يتم حلها في المرحلة الأولى تكون دائرة حول اختلافات ظاهرية في المبادئ المتبناة من طرف أفراد المجموعة، وهو ما يجعل الخلاف المبدئي سائدا في المرحلة الأولى من عمر المجموعة. بعد أن تحل الخلافات المبدئية ويحصل التوافق بين الطرفين حول المبادئ المتبناة، تصل المجموعة إلى مستوى من التوافق يؤهلها للدخول في المرحلة الموالية التي يسودها الخلاف الطائفي، وهذا النوع من الخلاف يأتي ليؤكد حضور المبادئ المتبناة مسبقا ويزيد من درجة التفاف أفراد المجموعة حولها ليكون بذلك ذا أثر إيجابي على الانسجام داخل الأسرة (Benne, 1964, pp. 216-247).

٣- العوامل المؤدية إلى الخلاف الزوجي:

من الأسئلة التي لا زالت محل دراسة لدى علماء مختلف التخصصات حاليا هو السؤال المتعلق بأسباب المشاكل التي تطرأ بين الزوجين أو لدى الأسرة عموما، وهذا ما يفتح الباب أمام مجموعة من الأسئلة: ما هو مبرر المشاكل الحاصلة اليوم في عالم الأسرة؟ هل هي نتيجة لتخلي الأسرة عن دورها لظروف طارئة (فقر، يُتم، انفصال، مرض، ...)؟ أم هي نتيجة عدم قيام المجتمع بواجباته تجاه تنظيماته الموجودة؟ أم نتيجة أمر آخر لم يدرك بعد؟ هنالك من يرى أن المشاكل التي تحصل في المجتمع تحصل نتيجة خلل في الأسرة، وكذلك المشاكل التي تحصل في الأسرة يعود معظم أسبابها إلى ما يحدث في المجتمع من اضطرابات، فكل واحد منهما يؤثر سلبا أو إيجابا على الآخر (طربيه، ٢٠١٢، ص ٨).

بغض النظر عن هذا الرأي، يقدم بلير ويتن (١٩٧٤) Blair Wheaton رأيا آخر حيث قسم مشاكل الخلاف الزوجي إلى مشاكل داخلية وأخرى خارجية Internal and external issues of conflict. فالمشاكل الداخلية هي التي تقتضيها طبيعة العلاقة بين الأشخاص،

حيث إن وجودها ضروري في العلاقة لكونه أحد أركان تعريف مصطلح "العلاقة". وهذه المشاكل تكون مرتبطة بانتظارات الشخص من شريكه فيما يخص الحياة المشتركة في البيت من قواعد الأكل ونظامه وأوقات النوم والخصوصية إلخ... (Wheaton, 1974, pp. 331-332) وبهذا يكون ويتن Wheaton قد أحال على عامل "توقعات الأدوار" والذي سيأتي الحديث عنه لاحقا.

أما المشاكل الخارجية فهي التي تنشأ نتيجة انتماء المجموعة إلى مجتمع أو جماعة أوسع. ولا تكون المشاكل في هذه الحالة من صلب العلاقة، وإنما تكون ذات صبغة أخلاقية (من قبيل التوافق حول مواضيع معينة كإقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، تبرير العنف السياسي، الزواج المختلط، إلخ). وهي أمور قد تصبح ذات أهمية في العلاقة، لكن أهميتها لا تبلغ أهمية مشاكل الخلافات الداخلية التي يفترض بأثرها على الانسجام الزوجي أن يكون فوريا وأكثر عمقا (Wheaton, 1974, pp. 332). وبغض النظر عن هذا التقسيم، سيتم هنا إيراد ما أهم عوامل نشوء الخلاف الزوجي وهي كالآتي:

٣-١- العامل الاقتصادي:

تركت معالم التحضر والحداثة في عصرنا الحالي حالة من التحول في نمط حياة الناس خاصة بعد ما تحولوا من نمط معيشي تقليدي (زراعي/حرفي..) إلى آخر قائم على الوظيفة والخدمات (طربيه، ٢٠١٢، ص.ص. ٨-١١). وكمثال على الآثار المترتبة على موجة التحضر الحالية، أطلق الأنثروبولوجي جولس هنري (١٩٦٥) J. Henry مصطلح الاندفاعية التكنولوجية "Technological Drivenness" للتعبير عما تميز به المجتمع الأمريكي من درجة عالية من المنافسة والصراع والسعي من أجل إشباع حاجياته المادية المتمثلة في المأكل والأمن وتحقيق مستوى معيشي أفضل (Henry, 1965, pp. 15).

وكمظهر من مظاهر السعي وراء إشباع هذه الحاجيات، عرف العالم موجة لنزوح السكان إلى المدن، وتعزز دور الأنثى، وتقلصت سلطة الأب وتفرق الأبناء لغاية العمل سواء عبر السفر أو الاغتراب (طربيه، ٢٠١٢، ص.ص. ٨-١١). واعتبر هنري (١٩٦٥) Henry هذه الاندفاعية في إشباع الحاجيات سببا في الصراع الذي ساد الأسرة التي تناست قيم العطف والكرم والبساطة والسماحة والحب التي كانت موجودة في الثقافة البدائية (Henry, 1965, pp. 323). وهذا ما يبين مدى أهمية الجانب المادي والاقتصادي في حياة الأسرة،

إذ إنه يشكل مجالا من المجالات التي قد ينشأ الصراع بسببها (James & Wilson, 2002, pp. 44).

من المشاكل الاقتصادية التي قد تؤثر سلبا على التماسك الزوجي انخفاض مستوى الدخل الخاص بالزوج حالة كونه المعيل الوحيد للعائلة، وقلة الموارد الاقتصادية الكافية اللذان يجعلان الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها وهو ما قد يترتب عليه ظهور صراع بين أفرادها (James & Wilson, 2002, pp. 44). قد تتوافر الموارد الاقتصادية، ولكن قد تختلف اتجاهات الزوجين الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بطرق الإنفاق من ميزانية الأسرة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى الصراع بين الزوجين (الخشاب، ١٩٨٢، ص ١٤٢ / طربيه، ٢٠١٢، ص ٧٦).

والجانب الاقتصادي للأسرة لا ينحصر في الحاجيات الأساس للأسرة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن، بل يمتد ليشمل الكماليات التي تعتبر مؤشرا على رفاه الأسرة وانضمامها إلى طبقة اجتماعية معينة. مثال ذلك ما عرفه المجتمع من تطور الكتروني صار معه "الأمي" ذلك الشخص الذي لا يتقن التعامل مع الكمبيوتر أو الانترنت ومع كل ما يستجد في عالم الاختراعات. إن وتيرة التطور التكنولوجي الحالية فرضت على معظم الأسر واجب مواكبتها والتعايش معها خشية التخلف عن ركب التحضر، وهذا ما خلف آثارا على ميزانية الأسرة التي صار جزء منها مخصصا لشراء ما استجد من الأجهزة الالكترونية بمختلف أنواعها (طربيه، ٢٠١٢، ص.ص. ٨-١١).

في محاولة لجذب الانتباه إلى التوازن اللازم في ميزان القوى بين الزوجين، يشير بعض الباحثين إلى مشكل جوهري آخر هو مشكل الاستقلال المادي للزوجة وعدم اعتمادها على الزوج فيما يتعلق بها أو بالبيت من المصاريف. سبب الإشارة إلى هذا الأمر هو رد الاعتبار للمرأة – على حد تعبير من يشير إلى هذه المسألة – ومنحها قوة اجتماعية مكافئة لقوة الرجل في تسيير شؤونها وشؤون البيت. وهي فكرة قوبلت بالرفض من طرف البعض الآخر الذي يرد مقدار القوة الاجتماعية للمرأة وسط أسرتها إلى علل أخرى من قبيل مكانة أقربائها في الوسط الذي تعيش فيه الأسرة ومدى تماسك العلاقة بينها وبين زوجها إلخ... (James & Wilson, 2002, pp. 41-42).

ويحتج المدافعون عن حق المرأة في العمل وفي تحقيق استقلالها المادي بما يُلاحظ من تنامٍ للضغوط الاقتصادية على الأسرة والذي يجعل النساء مجبرات على الخروج نحو

فرص عمل مدفوعة الأجر، وهو الأمر الذي خلق واقعا اجتماعيا يتمثل في "من سيهتم بالأولاد؟" و"من سيلبي متطلبات الأسرة؟" (طربيه، ٢٠١٢، ص.ص. ٨-١١). فرغم تحججهم من جهة أخرى بضرورة تحليها بقوة اجتماعية مكافئة لقوة الرجل، إلا أن بعض الدراسات تظهر غيابا لآثار عمل المرأة خارج البيت على السعادة الزوجية، خصوصا إذا كانت الزوجة مضطرة للخروج إلى العمل لأسباب اقتصادية. السبب في انعدام هذه الآثار هو اضطرار الزوجين إلى التوفيق بين العمل خارج البيت وبين العمل داخله، وهو الأمر الذي يستحيل خصوصا عند أصحاب بعض المهن المعَيّنة مثل سائقي الشاحنات الذين يسافرون مرارا وتكرارا، ومثل العاملين في مجال التمريض والطب الذين يضطرون لقضاء الليالي في المستشفيات إلخ... (James & Wilson, 2002, pp. 43).

ينضاف على هذا مشكل البطالة الذي لا يخص أرباب الأسر فحسب، بل يخص كذلك الشباب البالغ الذي يحتاج إلى إيجاد العمل، خصوصا أن العديد من الشباب لا يكملون دراستهم الجامعية، الشيء الذي يجعلهم مضطرين إلى إيجاد عمل ما (James & Wilson, 2002, pp. 44)، هذا فضلا عن نزعة استقلالية الأبناء عن الأسرة والتي زاد توسعها بسبب التأثر بثقافة الفردانية التي تنشرها وسائل الإعلام المنفتحة على الثقافات الجديدة، حيث صار اهتمام الأبناء منصبا على مستقبلهم الشخصي (طربيه، ٢٠١٢، ص.ص. ٨-١١). وفي حالة انعدام فرص العمل بالنسبة للأبناء أو رب الأسرة على حد سواء، تنشأ المشاكل الأسرية التي تمس الجوانب النفسية والاجتماعية والمرضية للأسرة (James & Wilson 2002, pp. 44).

٢-٣- العامل الاجتماعي:

حاول عالم الاجتماع الأمريكي كود (١٩٦١) Goode المتخصص في شؤون الأسرة جمع العوامل والمتغيرات الاجتماعية المتحكمة في الميل إلى الطلاق، بانيا استقراءه هذا على أدلة وحجج من أرض الواقع، فكان ما جمعه من العوامل على الشكل الآتي (Goode, 1961, pp. 417-425):

- الخلفية الحضرية.
- الزواج في سن مبكر جدا.
- قصر مدة التعارف قبل الزواج.
- ضعف الالتزام أو انعدامه.

- الخلاف الزوجي لدى الآباء.
- التغيب عن مراسيم الكنيسة.
- اختلاف العقيدة الدينية.
- معارضة العشيرة أو الأصدقاء لذلك الزواج.
- التباين في الخلفيات الفكرية .
- تحديدات الزوجين المختلفة لأدوارهما المتبادلة.

من الباحثين كذلك من يرجع العوامل الاجتماعية للخلاف الزوجي إلى عوامل وراثية نفسية خاصة بنشأة الطفل في مراحل حياته من خلال التفاعل بينه وبين أفراد أسرته، أو إلى عوامل ثقافية تتجلى في اختلاف الأنماط الثقافية للزوجين من حيث العادات والأخلاق والاتجاهات (طربيه، ٢٠١٢، ص ٧٦). وينظر فريق من الباحثين الاجتماعيين وعلى رأسهم جيبسون وينتر G. Winter (Winter, ١٩٥٨) ودافيد كوبر D. Cooper (Cooper, 1970) إلى الأسرة الصغيرة المنعزلة على أنها من أسباب ظهور الصراع في المجتمع. وسبب ظهور هذا الصراع هو المجتمع الصناعي الذي زاد الإحساس بالوحدة لدى الأسر التي اقتلعت من أصولها وقذف بها في المجتمع في عملية كفاح من أجل النجاح بعد أن اقتلعت من أصولها. ففي هذا النوع من الأسر المنعزلة يشعر الأفراد بالإحباط لعدم قدرتهم على تحقيق المودة والألفة والشعور بالأصالة والذي يؤدي بهم إلى الصراع ثم ظهور العنف، هذا بعكس الأسرة الممتدة القادرة على التغلب على الأزمات بما تحققه لأفرادها من الحب والألفة والإشباع العاطفي (الخشاب، ١٩٨٢، ص ١٣٨).

٣-٣- عامل الإنجاب والأطفال:

قبل الوصول إلى مسببات الخلاف الزوجي مما يتعلق بالأطفال، لا بد من التشديد على التغير الذي طرأ على مجموعة من المفاهيم الأسرية التقليدية لدى فئة من المجتمع مثل الزواج والإنجاب، حيث صار الشذوذ الجنسي لدى البعض ميولا جنسيا، وصار طرف العلاقة الجنسية يسمى بالشريك سواء أكان هذا الشريك زوجا أو خليلا (طربيه، ٢٠١٢، ص.ص. ١١-٨). كما أن تصور الناس للإنجاب على أنه مكلف ماديا وعبء ثقيل على الأسرة، جعل نسبة العزوف عن الزواج والإنجاب ترتفع لدى الأثرياء من أجل إرضاء نزوات المتعة والترفيه الشخصية، ولدى متوسطي الحال كذلك من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية على الأسرة

(طربيه، ٢٠١٢، ص.ص. ٨-١١). لذلك فموضوع الإنجاب في حد ذاته يعتبر محل تجاذب بين الزوجين قد يؤدي بهما إلى الخصام إن لم يُتعامل معه بعقلانية.

لو فرضنا أن الزوجين متفقان على مبدئ الإنجاب، فإن موضوعه سواء من حيث العدد أو من حيث التوقيت يبقى مجالا للتجاذب بل وربما للصراع بين الطرفين. أما فيما يخص مرحلة ما بعد الإنجاب، تبقى مجموعة من الأمور محل نزاع بين الزوجين منها ما يتعلق بأسلوب التنشئة (درجة الحرية، الصرامة، التساهل)، ومنها ما يتصل بتوزيع الاختصاصات التي يجب أن يقوم بها كل من الزوجين تجاه الأطفال. فالتقسيم التقليدي لواجبات الوالدين تجاه أبنائهم – وهو أن تختص الأم بالرعاية الجسمية والاجتماعية وخاصة في السنوات الأولى من عمر الطفل، وأن يختص الأب بالناحية الاقتصادية – قد تغير وتداخل فأصبح الزوج يشارك الزوجة في رعاية الأطفال، وأصبحت الزوجة تسهم في ناحية الإنفاق على الأطفال، ومن ثم أضحى هذا المجال عرضة لظهور الصراع بين الزوجين (الخشاب، ١٩٨٢، ص ١٤٣).

٣-٤- العامل العاطفي:

يشمل العامل العاطفي كل ما يتشاركه الزوجان من أحاسيس ابتداء من الحب وصولا إلى الحياة الجنسية. وفتور الناحية العاطفية أو اشتدادها كثيرا ما يؤدي إلى ظهور الخلاف في الأسرة، فقد تتغير العاطفة الزوجية عند أحد الزوجين لسبب أو لآخر بعد فترة قد تطول أو تقصر، فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحب والعطف، وهذا الفتور العاطفي قد يكون مجالا لظهور الصراع بينهما. كما أن اشتداد العواطف بين الزوجين وتأجج الانفعالات قد يعكران صفو الحياة الزوجية ويؤديان إلى ظهور الصراع (الخشاب، ١٩٨٢، ص ١٤٣).

من جهة أخرى، من الباحثين من يشير إلى احتمال وقوع نوع من التوتر العاطفي الجنسي (طربيه، ٢٠١٢، ص ٧٦) في مرحلة من مراحل الحياة الزوجية. وقد تكون لهذا التوتر أسباب متعددة من قبيل كثرة الخلافات والملاسنات حول أمور الأسرة، ينضاف إلى ذلك التطور الفيزيولوجي الذي يعرفه كلا الزوجين حيث تترهل الأبدان وتشرع ملامح جمال الشباب في الاندثار شيئا فشيئا لأسباب طبيعية أو لعدم اهتمام الزوجين بمظهرهما ولياقتهما الجسمانية. وهذا التحول قد يؤثر سلبا على رضا الزوجين عن علاقتهما العاطفية والجنسية نظرا لعدم تحقق الإشباع المرجو من تلك العلاقة، حيث إن الإشباع يحصل نتيجة لتصورات وأفكار مكتسبة مسبقا عما يجب أن تكون عليه العلاقة العاطفية والجنسية (طربيه، ٢٠١٢، ص ٨).

والمعايير المكتسبة مسبقا عن العاطفة والجمال تتغير مع الزمن متأثرة بما يروج في المجتمع من التصورات عبر وسائل الإعلام أو عبر ما يتناقله أفراد نسق مجتمعي معين من أفكار وقيم. فقد غزت معظم دول العالم معايير جمال صارت أشبه ما تكون بالعالمية، فصارت الجميلة هي النحيفة ذات القوام الرشيق، وصارت الفتيات متفانيات في التشبه بتلك المعايير ولو عبر أدوات التجميل أو عيادات تخفيف الوزن واتباع النظام الرياضي والغذائي إلخ... وهذا الأمر ينطبق على الرجال كذلك، فقد صاروا يتبنون المعتقدات العصرية عن الشكل البشري، الشيء الذي جعلهم يعتبرونه نمط حياة يجب الحفاظ عليه مهما كلف الأمر من مشاق أو تكاليف (طربيه، ٢٠١٢، ص ١١).

٣-٥- عامل "توقعات الأدوار":

بعد تخطي الرجل والمرأة لعتبة الزواج، تبدأ الحياة الجديدة التي تشهد تغيرا للأدوار الاجتماعية التي تَعَوّدا عليها (طربيه، ٢٠١٢، ص ٧٦)، حيث إن المرحلة الأولى للحياة الزوجية تكون مرحلة تفاوض وتدافع بين الزوجين حول الأدوار التي سيتقلدها كل واحد منهما. وقد تشهد هذه المرحلة اختلافا في تحديد أدوار كل من الزوجين (Goode, 1961, pp. 417-425) خصوصا وأن لكل واحد منهما توقعات حول الأدوار المنوطة بالطرف الآخر، وإذا لم تطابق توقعات الفرد واقع الأدوار فإن الباب سينفتح لوقوع الخلاف الزوجي. وهذا ما دفع العديد من الباحثين للحديث عن توقعات الأدوار Role expectations كعامل مساهم في وقوع الخلاف.

يقول هاوكنز وجونسن (١٩٦٩) Hawkins & Johnsen في تعريف "توقع الدور": "توقع الدور هو فكرة يحملها فاعل معين بخصوص السلوك الأنسب في وضع معين" (Hawkins & Johnsen, 1969, pp. 507). وقد صاغ جروس و مازون و ماكيتشرن Gross & Mason & McEachern تعريفا آخر لهذا المفهوم عبر وضع تحديد لكلا المصطلحين المكونَيْن له: "التوقع هو معيار تقييمي يطبق على شخص يشغل وضعا معينا. الدور هو مجموعة من التوقعات التي تطبق على شخص يشغل وضعا معينا" (Gross, Mason & McEachern, 1958, pp. 67)، وهو ما يعني أن توقعات الأدوار تعمل كمعيار لتقييم سلوك شخص يحظى بدور معين في وضع معين. وأضاف هاوكنز وجونسن (١٩٦٩) Hawkins & Johnsen أن هذه التقييمات نفسها بمثابة أحكام أخلاقية مشحونة بالعواطف في غالب الأحيان إن لم نقل دائما. لذلك فمن المفترض أن تكون مطابقة التوقعات

مرتبطة باستجابة عاطفية إيجابية من طرف من يقوم بالتقييم" (Hawkins & Johnsen, 1969, pp. 507).

على مستوى الأسرة النووية، يكتمل توقع كل شخص لأدوار بيت الزوجية برؤية الاستجابة من عند الطرف الآخر، فإذا كانت استجابة الشخص الثاني موافقة لما كان يتصوره الشخص الأول حول مسؤوليات البيت، فإن الحياة الزوجية تكون مرضية لكلا الطريفين ويصير التواصل بينهما أسهل وأيسر (James & Wilson, 2002, pp. 40). وهكذا يمكن القول إن عامل "توقعات الأدوار" جامع ومحيط لما سبقه من العوامل المؤدية للخلاف الزوجي حيث إن لديه إمكانية التأثير على السعادة الزوجية إذا خالفت توقعات الزوجين لأدوار بعضهما واقع الأمر في الحياة الزوجية سواء تعلق الأمر بتربية الأطفال أو بالنواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو العاطفية التي سبق الحديث عنها مما قد يخلق نوعا من التشاحن داخل الوسط الأسري.

أما إذا كانت استجابة شخص ما فيما يتعلق بأدواره مخالفة لما كان يتصوره الشخص الآخر، فإن العلاقة الزوجية ستعرف مجموعة من التوترات ولو على مستويات أخرى غير تلك التي تم الخلاف حولها (James & Wilson, 2002, pp. 40). هذا الانصدام الذي يحصل للشخص المتزوج بما يقابله من شريكه قد يتدارك بالتفاوض حول تقسيم مسؤوليات البيت، وهو أمر ليس بالعسير خصوصا مع ما نشهده من قيام بعض الشباب المتزوج حاليا من مجابهة لأنماط تقسيم الأدوار التقليدية. وإذا لم يتم تدارك هذا المشكل في حينه فإنه سيكون سببا في انعدام السعادة الدائم الذي لا ينقضي مع مرور الزمن أو بوقوع أحداث معينة (James & Wilson, 2002, pp. 41).

وقد أشير إلى هذا الربط بين مطابقة أدوار الزوج أو الزوجة لتوقعات الشريك المسبقة وبين الرضى عن العلاقة الزوجية من جهة أخرى في أشكال عديدة وأثبت مرارا وتكرار من قبل علماء الاجتماع والنفسانيين الاجتماعيين. فرغم الاختلافات المنهجية والإشكالية، يبدو من المنطقي اعتبار هذا الربط تعميما تجريبيا صحيحا. والكثير من الدراسات التي أجريت في مجال الأسرة بما فيها الدراسات المتعلقة باختبارات التوافق الزوجي تدعم بشكل غير مباشر هذا التعميم (Hawkins & Johnsen, 1969, pp. 507).

وتوقعات الدور لا تكون خاصة بالزوجين فقط، فالعديد من أفراد العائلة الكبيرة لهم توقعات حول أدوار المتزوجين الجدد. لذلك قد يجد أحد الزوجين نفسه في صراع نتيجة

اختلاف التوقعات عن الدور الذي يجب أن ينهض به، فالزوجة الشابة يمكن أن تكتشف أن توقعات زوجها تختلف عن توقعات أمها وحماتها عن كيفية أداء دورها كزوجة، وفي حالة توافق الزوجة مع توقعات الزوج فإنها بذلك تخالف توقعات الآخرين، ويبدو أن هذا النوع من الصراع يستعصي عن الحل" (الخولي, ١٩٨٣, ص ٢٠٩).

وتنشأ هذه التصورات المتعلقة بأدوار الزوجين على مدى من الزمن ومن خلال تواصل الأزواج مع المقربين من الأصدقاء، أو بمعنى أوسع عبر الشبكات الاجتماعية لكل واحد من الزوجين والتي تضم الأقرباء والأصدقاء ورفقاء العمل إلخ... هذه الشبكات الاجتماعية هي في نظر الباحثَين رابوبورت (١٩٨٢) The Rapoports بمثابة شبكات مساعدة اجتماعية غير معلن عنها (Rapoport, Fogarty & Rapoport, 1982, pp. 488). وقد تنشأ توقعات الدور كذلك من خلال معايشة الزوجين لواقع أبويهما الأسري والذي يُعتبر عنصرا مؤثرا في تصوراتهم وتوقعاتهم وطريقة تصرفهم حيال حياتهم الزوجية المستقبلية. وقد تعددت الأقوال في التحديد المضبوط للأحداث والأحوال الأسرية التي يعيشها الأبوان والتي قد يمتد تأثيرها السلبي أو الإيجابي **إلى الحياة الزوجية للأجيال اللاحقة:**

- **فهنالك اتجاه يرى** أصحابه أن هنالك علاقة بين الطلاق الأبوي والطلاق لدى الأبناء المنحدرين من الأبوين المطلقين، حيث إن زواج هؤلاء الأبناء يكون أكثر قربا من الانفصال من غيره من الزواجات. ومن الذين تبنوا هذا النظر الباحثان "بامباس" و"سويت" (١٩٧٢) Bumpass & Sweet بالإضافة إلى الباحثين "مولر" و"بوب" (1977) Mueller & Pope (James & Wilson, 2002, pp. 32).

- **وهنالك اتجاه آخر** يرى أن طلاق الأبوين لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على العلاقات الزوجية للأبناء. في مقابل ذلك، تعتبر مجموعة من العوامل الأسرية الأخرى كفيلة بترك أثر سلبي على العلاقات الزوجية اللاحقة للأبناء. وهذا ما صرح به الباحثان "ثورنس" و"كولارد" (١٩٧٩) Thornes & Collard حيث أعطوا نماذج لهذه العوامل نذكر من بينها: كون الفتاة المتزوجة الطفلة الوحيدة في أسرتها، ترعرع الشاب المتزوج في أسرة دون أخوات، الزواجات التي لم تسبقها فترة تعارف بين الزوجين أو سبقتها فترة خطوبة قصيرة فقط، الزواجات التي لقيت معارضة شديدة من لدن إحدى العائلتين المتصاهرتين (James & Wilson, 2002, pp. 32).

بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه المجتمع والوسط الأسري في تشكيل تصور الفرد وتوقعاته حول الأدوار الزوجية، تمثل التعاليم الدينية بدورها مصدرا مهما للمحرمات الأخلاقية والتوقعات المعيارية لدى الفرد حول الزواج، حيث تساهم هذه التعاليم في تشكل العديد من التوقعات الزوجية تجاه تربية الطفل، والسلوك الجنسي، وشبكات الصداقة، وغيرها من جوانب العلاقات الزوجية. فعلى سبيل المثال، يمكن لقبول تعاليم الدين المتعلقة بقداسة الزواج وحرمة الزنا والعلاقات غير الشرعية – بصفتها معايير يجب اتباعها – أن يقلل من الإقبال على تلك العلاقات ويحول دون الطلاق (Call & Heaton, 1997, pp. 383).

الأمر المهم في مسألة تصور الأدوار المنوطة بالطرف الآخر لدى الأزواج، هو كيفية تقسيم هذه الأدوار ومعاييره، حيث إن المعيار المتبادر إلى الذهن أولً ما نسمع عن هذا التقسيم هو معيار الجنس. فالتصور الرائج في جل المجتمعات ينيط أدوار الاعتناء بالبيت بالمرأة، فيما ينيط أدوار كسب لقمة العيش والعمل خارج البيت بالرجل. قد يميل البعض إلى القول إن أنماط الزواج الجديدة شهدت تحولا على مستوى تقسيم هذه الأدوار في العصر الحالي، حيث تم تغييب معيار الجنس في تقسيم أدوار بيت الزوجية، لكن غياب هذا المعيار لا يعني اختلال التوازن الضروري لاستمرار نمط الأسرة الكلاسيكي حيث إن هذا النمط لازال قائما بفضل التوازن في تقسيم الأدوار سواء حسب معيار الجنس أو حسب معايير أخرى (James & Wilson, 2002, pp. 40).

٦- دور الدين في ضمان استقرار الأسرة:

يعتبر الدين أحد العوامل الأساسية التي تسهم في تشكيل القيم والمبادئ التي تحكم العلاقات المجتمعية. فمن خلال تعاليمه، يُعزز الدين من مفهوم المسؤولية عن الأفعال الفردية، حيث يُشجع الأفراد على تحمل واجباتهم تجاه المجتمع، مما يساهم في خلق بيئة مجتمعية متماسكة ومتعاونة، ولا شك أن نسق الأسرة والزواج يحظى هو نفسه بحصة من تأثير الدين على المجتمع ولو كان ذلك التأثير بطريقة غير مباشرة. قد تكون أديان العالم متباينة في مقدار الشعائر والتعاليم الموجهة لتنظيم الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وذلك ملحوظ على سبيل المثال في الفرق بين كتب التشريع الإسلامية التي فصّلت في العديد ميادين الحياة مقارنة بنظيرتها المسيحية. رغم ذلك، يبقى السؤال مطروحا حول الطريقة التي يؤثر بها الدين على مؤسسة الزواج وإن كان الاختلاف حاصلا بين الأديان في مقدار الأوامر والنواهي الدينية. وبغض النظر عن الآراء المتضاربة حول حضور أثر الدين في استقرار

الأسر، تقول أنيت ماهوني (Anette Mahoney (٢٠٠٥: "رغم التوقعات القائلة إن العلمنة المتزايدة للمجتمعات البشرية في القرن الماضي ستقلص من تأثير الدين على حياة الأسرة، تُظهر الدراسات التي أجريت في الخمس وعشرين سنة الماضية بوضوح أن الدين عامل بارز في الزواج وتربية الأبناء" (Mahoney, 2005, pp. 689).

والدور الاجتماعي للدين في تشكيل رؤى المتزوجين حول ما يتعلق بالأسرة من قضايا أبرَزَته عدة دراسات أثبتت على سبيل المثال دور التمذهب الديني – أو التدين – في تحديد مواقف الزوجين من مشاركة المرأة في ميدان العمل (Griebel Rogers & Franzen, 2014, pp. 580–593) ، وفي تحديد مواقف الزوجين من تحمل أعباء البيت وأشغاله ومصاريفه المادية (Ellison, Bartkowski & Segal, 1996, pp. 1003–1028) ، وكذلك في تحديد نسبة الخصوبة لدى الأسرة (Baudin, 2015, pp. 397–420). وإسهام الدين لا ينحصر في وضع التشريعات العملية المتعلقة بالأمور الأسرية، بل إنه يشمل الإطار النظري والقيمي الذي يصاحب التزام المتزوجين بتطبيق مقتضيات الدين، فقد أظهرت دراسة سانشيز (Sanchez (٢٠٠٢ أن التمسك بالدين ينتهي باتباع نموذج متوارث للزواج يركز على التضحية الشخصية والالتزام المطلق من أجل الزواج، عوض النموذج التعاقدي للزواج الذي تغلب فيه الاحتياجات الشخصية والتفاوض على الرابطة الزوجية (Sanchez, Nock, Wright & Gager, 2002, pp. 91–120).

تؤكد هذا الأمرَ أنيت ماهوني (Anette Mahoney (٢٠٠٥، التي ترى أن العديد من الأبحاث التطبيقية برهنت على أثر الدين على رؤية الأزواج للهدف من الزواج ذاته أصالة وعلى درجة توافقهما أو اختلافهما حول مجموعة من المواضيع تبعا (Mahoney, 2005, pp. 693). يظهر ذلك من خلال نموذج الدراسة المشتركة لـ "غاي"، "إليسون"، و"باورز" (Gay & Ellison & Powers (١٩٩٦ والتي وصلت إلى نتيجة مفادها أن العديد من الأزواج المسيحيين ضمن الفئة المستهدفة اختلفت ردود أفعالهم حول مجموعة من المواضيع من قبيل أدوار الجنسين، الإجهاض، المثلية الجنسية والعلاقات غير الشرعية تبعا لاختلاف انتماءاتهم الدينية (أسر محافظة – معتدلة – متحررة) (Gay, Ellison & Powers, 1996, pp. 3–17).

في سياق إبراز دور الدين في الحفاظ على الاستقرار الأسري، أفادت أنيت ماهوني (Anette Mahoney (٢٠٠٥ أن الدين ظاهرة فريدة من نوعها إذ إنه يدمج بين نظرة الناس

إلى "المقدس" والأهداف والمسارات التي يتبعها الناس في الحياة مهما كان اسم الذات العليا في مختلف الديانات (الله، كارما، المسيح، إلخ...)، ثم أحصت نوعين من الرسائل التي جاء بها الدين **من أجل تحقيق هذه الغاية:**

١- **من ناحية أولى،** يحمل الدين في طياته مجموعة من الرسائل المادية التي يشترك فيها مع الخطاب العلماني، حيث إنه قد رسم الخطوط العريضة للمظاهر الأساسية للزواج من خلال الدعوة إلى مجموعة من القيم من قبيل الحب والإخلاص والتعاون والتآزر وعدم التخلي عن الآخر في وقت الشدائد وأهمية الإنجاب وتربية الأطفال (Mahoney, 2005, pp. 691-692)، ودلل على تلك الخطوط بتعليلات دينية منطقية تنسجم مع النموذج العلماني للزواج. فالكتابات اليهودية والمسيحية تنص على اعتبار الزواج "التزاما" دائما يضحي فيه كل شريك برغباته الشخصية من أجل مصلحة الزواج، وهو عنصر محمود في الدين كما في الأنظمة غير الدينية. لكن عند نشوء نزاع معين، قد يتطور الخلاف نظرا للصفة الروحية التي يتحلى بها موضوع الالتزام لدى أفراد الأسرة، وقد يسير الخلاف كذلك في طريق الانفراج إذا تقاربت الرؤى الدينية حوله (Mahoney, 2005, pp. 690-691).

٢- **من ناحية أخرى،** هنالك رسائل مادية جاء بها الدين وحده واختص بها عن العلمانية في سبيل إضفاء الطبيعة الروحية على العلاقة الزوجية عبر تقديس مؤسسة الزواج والعلاقة مع الوالدين مثلا، حيث تصبح الأهداف المشتركة لأفراد الأسرة متعلقة بالذات أو الظاهرة المتعالية. وبذلك يكون الدين قد أعطى معنى روحيا لأهداف وطريقة عمل العلاقات الأسرية (Mahoney, 2005, pp. 690-691). فالمسيحية على سبيل المثال تصور الذات الإلهية بصورة الطرف الثالث الذي يكون على ارتباط قريب بالزواج وبمساره التاريخي (Mahoney, 2005, pp. 692-693). وعلى العموم، هنالك ٣ أنواع من التأويلات المتعلقة بدور الله تعالى والمغزى من حضوره في العلاقة الزوجية **كعنصر ثالث:**

- أن يكون الله راغبا أشد الرغبة في الإبقاء على علاقة رحيمة بين الزوجين.
- أن يتخذ الله موقفا محايدا بخصوص رواية كل واحد من الطرفين حول الحدث.
- أن يؤكد الله على أهمية تحمل كل طرف مسؤولية إحداث التغيير في العلاقة عوض إلقاء اللوم على الطرف الآخر (Mahoney, 2005, pp. 696).

والذي يجب الانتباه له في هذا السياق هو أن الدين مثلما يقدم قوانين تنظيمية وقيما حول الأهداف المناسبة المرتبطة بحياة الأسرة وكيفية بلوغها ويحاول ربط الزواج بالذات الإلهية،

فإن محاولة تأويل مقتضياته وتطبيقها قد تكون سببا للخلاف الزوجي الذي يمكن أن يحدث أو يتطور في حالة عدم توافق الزوجين حول التأويل المناسب لتعاليم الدين المتعلقة بالزواج (تربية الأطفال، حرية التملك، الحياة الجنسية إلخ...)، أو في حالة عدم امتثال أحد الزوجين لتعاليم الدين وقيامه بخرق القيم الدينية المشتركة بينهما (الخيانة الزوجية مثلا) (Mahoney, 2005, pp. 692-693).

رغم أن أديان العالم لا تشجع أفراد الأسر على الخلاف، ورغم أن الخلاف يمكن أن يحصل في العلاقات الزوجية أو في علاقة الآباء بأبنائهم بخصوص أي موضوع مرتبط بتخطيط وسير الحياة المشتركة في الأسرة، فإن تَرَدُّد وحِدّة التفاعلات الصراعية قد تتفاقم نتيجة الاختلافات الكامنة في الرؤى الدينية لأفراد الأسرة عن القيم المؤثرة على حياتهم كما يمكنها كذلك أن تمنع حدوثها أو تخفف منها على الأقل (Mahoney, 2005, pp. 690). وهذا ما يدل على أن حضور المعرفة الدينية في الوسط الأسري لا يؤثر في اتجاه استقرار العلاقة الزوجية بالضرورة، بل قد يكون سببا في حصول الخلاف بين الزوجين إذا لم يتم تأويل مضامينها واستثمارها في الاتجاه الصحيح، وقد لا يكون أيضا ذا فائدة تذكر.

ما يزيد ذلك إثباتا هو اختلاف نتائج الدراسات الأكاديمية التي أُجريت في الموضوع، ففي الوقت الذي أظهرت فيه دراسة أجريت على تصرفات الأزواج في حالة التفاعل الزوجي اقتران نسب التدين العام العالية غالبا ما اقترنت بأنماط تكيفية في حل الخلاف الزوجي (Brody et al., 1994, pp. 878-888) ، أظهر الجرد الذي قام به أربعة من الباحثين أن من الدراسات ما يقول بعدم وجود علاقة وطيدة بين ارتفاع مستوى التدين والطرق غير التكيفية بين الأزواج من عنف وغيرها، وقد تناول هذا الجردُ الدراسات التي أجريت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في الولايات المتحدة حول علاقة الدين بالطرق التي يستعملها الأزواج للتعامل مع الخلاف الزوجي (Mahoney et al., 2002, pp. 559-596).

بغض النظر عن كيفية تفاعل الأزواج مع معاني النصوص الدينية وأهدافها، فإن المنظومة التشريعية للدين فيما يخص الزواج لا بد أن تتضمن قسما متعلقا بالخلافات الزوجية وكيفية تفاديها والخروج من وطأتها عند وقوعها والتي اصطلح عليها لدى المستشارين الأسريين بـ "استراتيجيات حل الخلاف"، وهي استراتيجيات يستخدمها الناس للتغلب على الخلافات بين الأشخاص بعد نشوئها. أما في العلاقات الزوجية، يمكن أن يستعمل الشريكان

طرقا تكيفية (الإنصات، التعاون، إلخ...) أو غير تكيفية (التجاهل، العنف اللفظي، العنف الجسدي، إلخ...) للتعامل مع الخلاف (Kerig, 1996, pp. 454-473).

وقد أُثبتت فاعلية الدين وأثره على طرق حل الخلاف الزوجي في دراسة خلصت إلى أن ارتفاع نسبة حضور دروس الوعظ في الكنيسة مقترن بانخفاض معدلات العنف الجسدي لدى الأزواج (Mahoney et al., 2002, pp. 559-596)، وهذا ما يعني أن تلقي المعرفة الدينية قادر على التأثير في حدة الخلاف بين الأزواج. في سياق الكشف عن مضامين المعرفة الدينية المتلقاة من قبل الأزواج، أحصت أنيت ماهوني (٢٠٠٥) Annette Mahoney نوعين **من طرق حل الخلافات الزوجية التي جاء بها الدين:**

١- **النوع الأول من طرق حل الخلاف** يشترك فيه الدين مع الخطاب العلماني، حيث تتضمن الديانتان المسيحية واليهودية مجموعة من التعاليم والخطوات والطرق التي يفترض بها أن تساعد في حل الخلاف الزوجي، من قبيل النقد الذاتي والاعتراف بالخطأ وتجنب الخوف من النبذ والكشف عن مواطن الضعف والعفو عن التجاوزات وكتم الغيظ والصبر والحب واللطف، وهي خطوات تكيفية تتقارب مع الطرق التي يتبناها النموذج العلماني للزواج (Mahoney, 2005, pp. 694-695).

٢- **بالإضافة إلى العناصر السابقة من طرق حل الخلاف** التي يطرحها الدين، هنالك عنصر تفرد به الدين وأوصى باستحضاره لدى حدوث خصام زوجي هو عنصر استحضار وجود الله وحضوره في العلاقة الزوجية (Wolf & Stevens, 2001, pp. 66-75)، حيث يستطيع الأزواج الذين يتبنون هذه النظرة أن يتجنبوا طرق التواصل المدمرة للعلاقة الزوجية مفضلين تقبل رأي الطرف الآخر والبحث عن حلول بديلة أو التوجه إلى الله بالدعاء أملا في الحصول على حل للمشكل. لكن هذه النظرة إلى الله تعالى قد تستغل بشكل أرعن، فقد يدعي أحد الزوجين أن رأيه مطابق لإرادة الله دون الرأي الآخر (Mahoney, 2005, pp. 696).

ثم تخلص ماهوني (٢٠٠٥) Mahoney في النهاية إلى أنه رغم أن ربط الدلائل التجريبية العديدة للدين بطريقة عمل الأسرة، فإن أغلب النتائج المحصل عليها تشمل عناصر عامة و/أو منفردة عن التدين (الانتماء المذهبي، حضور مراسيم الكنيسة إلخ). وهذا يترك الباب مفتوحا أمام العديد من الأسئلة غير المبحوثة حول العمليات الدقيقة التي تربط الدين بأنماط التفاعل الأسري (Mahoney, 2005, pp. 689). وهذا الفراغ الأكاديمي في بحث

كل جوانب الظاهرة الدينية وآثارها الاجتماعية هو ما قد يدفع الباحثين نحو تمحيصها والكشف عن طريقة تأثيرها على التماسك الزوجي.

- خاتمة:

في ختام هذا المقال، يتبيّن لنا أنّ الخلاف الزوجيّ هو جزء لا يتجزأ من الحياة الزوجية، وأنه يمكن أن يكون عاملا إيجابيا إذا ما تمّ التعامل معه بوعي وحكمة. كما يتبين أن العوامل المؤدية إلى الخلاف تعددت لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعاطفية وغيرها، وتداخلت بشكل صار معه حصر سبب الخلاف الزوجي في عامل وحيد أمرا مستعسرا، وهو أمر يستدعي فهما عميقا من الزوجين لتفكيك أسباب كل خلاف حصل بغرض الوصول إلى حل يرضي الطرفين.

علاوة على ما سبق، تم توضيح الدور المحوري الذي يلعبه الدين في توجيه سلوك الأفراد وتشكيل قيمهم ومعاييرهم الأخلاقية، مما يجعله أداة فعّالة في تعزيز استدامة الزواج كذلك، حيث إن التعاليم الدينية تقدّم إطارا شاملا للتعامل مع الخلافات الزوجية، من خلال التشجيع على التسامح، الصبر، والتفاهم المتبادل. كما أنّ استحضار القيم الأخلاقية والعقدية يسهم في تقوية الوازع الروحي لدى الزوجين، ويعزّز التزامهما تجاه بعضهما البعض. على الرغم من التحديات التي قد تواجه الأزواج في الالتزام بالقيم الدينية وتأويل النصوص بما يتناسب مع واقعهم، إلا أنّ الالتزام المشترك بالتعاليم الدينية يمكن أن يقلّل من حدة الخلافات ويوجّهها نحو حلول بنّاءة.

ختاما، يمكن القول إنّ فهم ظاهرة الخلاف الزوجيّ من قِبل الأزواج يعتبر المنطلق الأساس في ضمان استدامة الزواج، فمن المهمّ أن يدرك الزوجان أنّ الاختلاف بينهما سنة إلهية وأمر طبيعي، وأنّ الحل لمشاكلهما العالقة قد يكمن في تعاليم الدين الذي يوفّر الإطار النظري اللازم للتعامل معه بحكمة ورويّة، وبذلك يمكن تحقيق حياة زوجية مستقرة ومرضية لكلا الطرفين، تلبّي احتياجاتهما وتسهم في بناء أسرة متماسكة ومجتمع قوي.

- لائحة المصادر والمراجع:

- المراجع العربية:

إبراهيم، أكرم نشأت. (١٩٦٠). جنوح الأحداث في العراق وبحوث نفسية أخرى. بغداد: دار السلام.

الخشاب، سامية. (١٩٨٢). النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة. القاهرة: دار المعارف.

الخشاب، مصطفى. (١٩٦٦). الاجتماع العائلي. القاهرة: الدار القومية.

الخولي، سناء. (١٩٨٣). الزواج والعلاقات الأسرية. القاهرة: دار النهضة العربية.

الكتاني، إدريس. (١٩٧٦). ظاهرة انحراف الأحداث بالمغرب. الرباط: مطبعة التومي.

حسن، محمود. (١٩٨١). الأسرة ومشكلاتها. بيروت: دار النهضة العربية.

طربيه، مأمون. (٢٠١٢). السلوك الاجتماعي للأسرة: مقاربة معاصرة لمفاهيم علم اجتماع العائلة. بيروت: دار النهضة العربية.

علي، يسر أنور، وعثمان، آمال عبد الرحيم. (١٩٧٠). علم الإجرام وعلم العقاب. القاهرة: دار النهضة العربية.

عيسى، محمد طلعت، وآخرون. (١٩٦٣). الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

- المراجع الأجنبية:

Baudin, Thomas. (2015). Religion and Fertility: The French Connection. Demographic Research, 32, 397–420.

Benne, Kenneth D. (1964). From Polarization to Paradox. In G. Bradford, L. Gibb & K. D. Benne (Eds.), T-Group Theory and Laboratory Method (pp. 216-247). New York: John Wiley and Sons.

Bogardus, Emory S. (1950). Sociology. New York: The Macmillan Company.

Brody, Gene H., Stoneman, Zolinda, Flor, Douglas, & McCrary, Carroll. (1994). Religion's Role in Organizing Family Relationships: Family Process in Rural, Two-Parent African American Families. Journal of Marriage and the Family, 56(November), 878-888.

Bumpass, Larry, & Sweet, James. (1972). Differentials in Marital Stability. American Journal of Sociology, 37, 560-575.

Call, Vaughn R. A., & Heaton, Tim B. (1997). Religious Influence on Marital Stability. Journal for the Scientific Study of Religion, 36(September).

Cooper, David. (1970). the Death of the Family. New York: Vintage Books.
Coser, Lewis. (1956). the Functions of Social Conflict. New York: The Free Press.
Ellison, Christopher G., Bartkowski, John P., & Segal, Michelle L. (1996). Conservative Protestantism and the Parental Use of Corporal Punishment. Social Forces, 74(3), 1003-1028.
Fincham, F. D. (2003). Marital Conflict: Correlates, Structure, and Context. Current Directions in Psychological Science, 12(1), 23-27.
Gay, David A., Ellison, Christopher G., & Powers, Daniel A. (1996). In Search of Denominational Subcultures: Religious Affiliation and "Pro-Family" Issues Revisited. Review of Religious Research, 38(1), 3-17.
Gathorne-Hardy, J. (1981). Love, Sex, Marriage and Divorce. In A. L. James & K. Wilson, Couples, Conflict and Change (pp. 30-295). London: Taylor & Francis e-Library.
Glick, P. C. (1957) American Families. New York: John Wiley
Goode, William J. (1961). Family Disorganization. In R. K. Merton & R. A. Nisbet (Eds.), Contemporary Social Problems (pp. 417-425). New York: Harcourt, Brace.
Gross, Neal, Mason, Ward S., & McEachern, Alexander W. (1958). Explorations in Role Analysis. New York: John Wiley.
Griebel Rogers, Jenna, & Franzen, Aaron B. (2014). Work-Family Conflict: The Effects of Religious Context on Married Women's Participation in the Labor Force. Religions, 5, 580–593.
Hawkins, James L., & Johnsen, Kathryn. (1969). Perception of Behavioral Conformity, Imputation of Consensus, and Marital Satisfaction. Journal of Marriage and Family, 31(August), 507-520.
Henry, Jules. (1965). Culture against Man. New York: Random House.
James, Adrian L., & Wilson, Kate. (2002). Couples, Conflict and Change. London: Taylor & Francis e-Library.
Kerig, Patricia K. (1996). Assessing the Links between Interparental Conflict and Child Adjustment: The Conflicts and Problem-Solving Scales. Journal of Family Psychology, 10, 454-473.
Kitson, G. C. (1985). Marital Discord and Marital Separation: A County Survey. Journal of Marriage and Family, 47(3), 693–700.
Mahoney, Annette. (2005). Religion and Conflict in Marital and Parent-Child Relationships. Journal of Social Issues, 61(4), 689-705.
Mahoney, Annette, Pargament, Kenneth I., Tarakeshwar, Nalini, & Swank, Aaron B. (2002). Religion in the Home in the 1980s and 1990s:

A Meta-Analytic Review and Conceptual Analysis of Links between Religion, Marriage, and Parenting. Journal of Family Psychology, 15(January), 559-596.
Mueller, Charles, & Pope, Harrison. (1977). Marital Instability: A Study of its Transmission between Generations. Journal of Marriage and the Family, 39, 383-394.
Rands, M., Levinger, G., & Mellinger, G. D. (1981). Patterns of Conflict Resolution and Marital Satisfaction. Journal of Family Issues, 2(3), 297-321.
Rapoport, R. N., Fogarty, M., & Rapoport, R. (1982). Families in Britain. London: Routledge & Kegan Paul.
Reis, Harry T., & Sprecher, Susan (Eds.). (2009). Encyclopaedia of Human Relationships (Vol. 1). California: SAGE Publications.
Sanchez, Laura, Nock, Steven L., Wright, James D., & Gager, Constance T. (2002). Setting the Clock Forward or Back? Covenant Marriage and the "Divorce Revolution". Journal of Family Issues, 23(January), 91-120.
Wheaton, Blair. (1974). Interpersonal Conflict and Cohesiveness in Dyadic Relationships. Sociometry, 37(September), 328-346.
Winter, Gibson. (1958). Love and Conflict: New Patterns in Family Life. N.Y.: Doubleday & Co.

ـ المواقع الإلكترونية:

المجلس الأعلى للسلطة القضائية. (٢٠٢٣). تقرير حول القضاء الأسري بالمغرب ٢٠١٧-٢٠٢١. تم الاسترجاع في ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٤، من https://www.cspj.ma/uploads/files/xi052i5x.pdf
Haut-Commissariat au Plan. (2024). Les Indicateurs Sociaux du Maroc – Edition 2024 .Retrieved September 25, 2024, from https://www.hcp.ma/file/240386/
National Centre for Health Statistics. (n.d.). Marriage and divorce. Centres for Disease Control and Prevention. Retrieved September 25, 2024, from https://www.cdc.gov/nchs/fastats/marriage-divorce.htm